

Access

حقوق الضحايا أمام المحكمة الجنائية الدولية

نشرة مجموعة العمل حول حقوق الضحايا • العدد 24 • ربيع 2014

في هذا العدد:

2-1 حكم كاتانغا: دوره عن الجنود الأطفال

2 مينوفا: محاولات غير مرضية نحو العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

3 التمثيل القانوني للضحايا في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

5-4 مقابلة مع السيدة كريستين كالا، مديرة البرامج، الصندوق الاتماني للضحايا

6 السلام والعدالة في كولومبيا: طريق محفوف في المصاعب

7 شعبة الجرائم الدولية الأوغندية: نموذج لكينيا؟

8 سوريا: الوضع الراهن فيما يخص المحكمة الجنائية الدولية

حكم كاتانغا: دوره عن الجنود الأطفال؟

غايا بيرغولو، ريدريس



تحالف المحكمة الجنائية الدولية يناقش الحكم الأول في قضية كاتانغا. من المؤتمر الصحفي من جهة اليسار رينزو بومي، منظمة العفو الدولية؛ جيلينا بيا -كوميا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية؛ بارام -بريت سنغ، هيومن رايتس ووتش؛ أليسون كول، مبادرة العدالة للمجتمع المفتوح. © صورة خاصة للأمم المتحدة لباولو فيلغيرايس.

وقد تم السماح بمشاركة 366 ضحية في المحاكمة من خلال ممثلهم القانونيين، منهم 11 من الجنود الأطفال السابقين. على الرغم من ذلك، تمت تبرئة جيرمان كاتانغا من جريمة الحرب المتمثلة في استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما في النزاعات المسلحة.

وقد جاء قرار الدائرة الابتدائية فيما يتعلق بهذه الجريمة بالاعتماد على النتائج التي توصلت إليها الدائرة التمهيدية. فقد وجدت الدائرة التمهيدية في قرارها بشأن اعتماد التهم ما يكفي من الأدلة لإثبات استخدام كل من جيرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو شوي-كجناة مشاركين- للأطفال دون سن الخامسة عشرة لأغراض متعددة، بما في ذلك كمرافقين أو حراس شخصيين، إلى المشاركة في الأعمال العدائية قبل وأثناء وبعد الهجوم على قرية بوغورو. كما أوضحت الدائرة التمهيدية أن جيرمان كاتانغا وماتيو نغودجولو شوي كانا على معرفة أو توجب عليهما معرفة أن هؤلاء الأشخاص كانوا تحت سن خمسة عشر عاما. خلافا لغيرها من الجرائم، التي وجدت فيها الدائرة التمهيدية المقاتلين التابعين للمقاومة الوطنية في إيتوري "مرتكبين مباشرين"، رأت الدائرة أن هذه الجريمة قد ارتكبت بالذات من خلال جيرمان كاتانغا وليس من قبل أفراد الميليشيات.

وقد كان لهذا القرار نتيجتين رئيسيتين في نهج الدائرة الابتدائية نحو جريمة استخدام الأطفال دون سن خمسة عشر عاما في الأعمال العدائية. أولا، كان على الدائرة الابتدائية الثانية التحقق من أن الأدلة المتوفرة تنشئ علاقة مباشرة لا تدع مجالاً للشك بين الحقائق المتعلقة باستخدام الجنود الأطفال وسلوك المتهمين.

في 7 آذار 2014، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية حكمها في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا. وتمت ادانة جيرمان كاتانغا، المواطن الكونغولي والزعيم السابق لقوة المقاومة الوطنية في إيتوري، بأربع تهم بارتكاب جرائم حرب وتهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما تمت تبرئته من تهم الاستعباد الجنسي والاغتصاب، وتهمة تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما في الأعمال العدائية. كما عملت الدائرة الابتدائية على تعديل الوصف لقانوني للحقائق مثل اعتبار أن الصراع المسلح المتصل بالتهم ليس ذي طابع دولي في الفترة ما بين آب 2002 و أيار 2003. بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة توصيف مسؤولية كاتانغا من مشارك مباشر في الجريمة إلى شخص مسهم في ارتكاب الجريمة عبر مجموعة من الأشخاص. إن إعادة التوصيف هذا ينطبق على جميع التهم باستثناء جريمة الحرب المتمثلة في استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما في الأعمال العدائية.

يوم 23 مايو عام 2014، تم الحكم على جيرمان كاتانغا باتني عشر عاما من السجن. وقد أشار الادعاء إلى أنه سيتم استئناف تبرئة جيرمان كاتانغا من تهم الاغتصاب والاستعباد الجنسي، بينما سوف يعمل الدفاع على الطعن في الحكم بمجمله بهدف عكس كل تهمة من التهم التي أُدين بها كاتانغا. وقد طلب الممثلين القانونيين للضحايا من دائرة الاستئناف السماح بمشاركة الضحايا في إجراءات الاستئناف.

وقد وجدت الدائرة الابتدائية أنه تم تجنيد العديد من الأطفال بين سن السابعة والسابعة عشرة من العمر بين عامي 2002 و 2004 في مختلف الجماعات المسلحة النشطة في إيتوري، حيث تم تدريبهم وإرسالهم للقتال. كما وجدت الدائرة الابتدائية أنه تم دمج الأطفال دون سن الخامسة عشرة في الجماعات المسلحة داخل المجتمع النغيتي من اليندو بيندي في وقت الأحداث. كما تمكن القضاة أيضا من الإجماع أنه خلال الهجوم على قرية بوغورو في 24 فبراير 2003، كان بين المقاتلين أطفال دون سن الخامسة عشرة، حيث شاركوا في الأعمال العدائية، وفي بعض الأحيان، ارتكبوا جرائم.

ولكن، لم تتمكن الدائرة الابتدائية من البت في ما إذا تم استخدام الأطفال دون سن الخامسة عشرة في نقل الذخيرة تحت إشراف كاتانغا؛ أو في ما إذا كانوا منتمين لحرسه الشخصي، وعلى ذلك لم تتمكن من اظهار صلة مباشرة تبين أن جيرمان كاتانغا استخدم الأطفال بشكل مباشر في الكشافة في النزاع.

ثانياً، لم تستطع الدائرة الابتدائية أن تعدل مسؤولية كاتانغا فيما يخص جريمة استخدام الجنود الأطفال. وأوضحت الدائرة الابتدائية أن بعد النظر في المشاركة

¹ قرار بشأن اعتماد التهم، في 30 سبتمبر/أيلول 2008، ICC-01/04-01/07-717، فقرة 245 www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc571253.pdf

² نص الجلسة الاستماعية، لفظ الحكم، ICC-01/04-01/07-T-343-ENG ET WT، صفحة 5 <http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc1744922.pdf>

مينوفا: محاولات غير مرضية نحو العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

في غضون عشرة أيام، تم اغتصاب أكثر من 135 من النساء والفتيات على أيدي أفراد من الجيش الكونغولي (القوات المسلحة)، في قرية صغيرة من مينوفا، شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في فورة من العنف في نوفمبر 2012. وقد تم ارتكاب الاغتصاب والقتل والنهب بعد تعرض الجيش لهزيمة مهينة على أيدي جماعة متمردة (جماعة مارس 23) قرب غوما. ووفقا للتقارير، كان الرجال أيضا ضحايا الاغتصاب على الرغم من عدم شهادة أي منهم في المحاكمة التي عقدت لاحقا.

وفي وسط ضغوط دولية هائلة، تم اعتقال 39 جنديا وتقديمهم للمحاكمة أمام المحكمة العسكرية في الإجراءات التي بدأت في نوفمبر 2013. وقد تمت الاشارة بهذه المحاكمة "الضخمة" باعتبارها فرصة تاريخية لنظام العدالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للاستجابة لهذه الممارسة المنهجية للعنف الجنسي المتفشية في شرق البلاد. كما تم اعتبارها أيضا كأحدى الأمثلة القليلة لمحكمة محلية تسعى لتطبيق نظام روما الأساسي لملاحقة الاغتصاب كجريمة دولية.

وقدم ستة وسبعون ناجيا شهادتهم في الجلسات المنعقدة أمام المحكمة العسكرية بالرغم من كل التحديات والعواقب الشخصية التي قد تبرز من اعادة سرد الأحداث في قاعة المحكمة. وتحديث هؤلاء النساء بشجاعة عن تجاربهن المؤلمة على أمل أن تأخذ العدالة مجراها.

يوم الاثنين 5 مايو، حكمت محكمة عسكرية في غوما في قضايا ضد 39 من الجنود الكونغوليين بتهمة الاغتصاب والجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتكبت في مينوفا، في نوفمبر 2012. ومع ذلك، تم التأكيد بالحكم على مستوى عالمي تقريبا من قبل الضحايا والمحامين والمعلقين الآخرين. وأعربت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات الصراع، زينب هاوا بانغورا، عن أسفها لعدم "عكس الحكم لحجم جرائم العنف الجنسي التي ارتكبت وفشله في تحقيق العدالة لجميع الضحايا الذين كانت لديهم الشجاعة لجلب هذه القضية إلى المحكمة". وعبر مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن "نتيجة المحاكمة تؤكد القصور في إقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

من بين 39 متهما، أدين اثنان فقط بالاغتصاب، بينما أدين آخرون بالنهب وعدم احترام الرتب. وتمت تبرئة أربعة عشر من كل التهم. وكانت إحدى نقاط الضعف في المحاكمة عدم إدانة ضباط من ذوي الرتب الرفيعة. ويتفق هذا الفشل مع النتائج التي توصل إليها تقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا عن محدودية التقدم في إنهاء الإفلات من العقاب على الاغتصاب والعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أشار التقرير إلى وجود ثلاثة من كبار الضباط فقط من بين 136

التمثيل القانوني للضحايا في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا

بايني بي، ريدراس

للائحة الداخلية في 9 فبراير 2010. هذا هو النظام المطبق حاليا للقضايا الثلاث العالقة.

ووفقا للتعدلات، لم يطرأ تعديل على النظام السابق للتمثيل في مرحلة ما قبل المحاكمة، أي قبل أن تقدم الدائرة الابتدائية لائحة الاتهام. تشارك الأطراف المدنية بشكل فردي مع الحق في التمثيل القانوني الفردي أو المشترك كما هو موضح أعلاه.



أطفال صغار في النصب التذكاري "حقول القتل" على مشارف بنوم بنه. © الأمم المتحدة / جون اسحاق

ولكن، في مرحلة المحاكمة والاستئناف، يتم جمع جميع الأطراف الفردية في مجموعة موحدة تمثل مصالحها محامي كمبودي ومحامي دولي مشارك للأطراف المدنية. يحتفظ محاميين الأطراف المدنية الفردية الذين يتم اختيارهم في مرحلة ما قبل المحاكمة بصلاحياتهم كمحامين ويستمرروا بتمثيل مصالح موكلهم الأفراد أو مجموعة الموكلين. تقع مسؤولية المحكمة في أي إجراء عاتق المحامين الدوليين المشاركين للأطراف المدنية الذين عليهم التماس آراء محاميين الأطراف المدنية الفردية سعيا إلى الوصول إلى توافق في الآراء. ومن ناحية أخرى، على محاميين الأطراف المدنية الفردية أن يسعوا إلى دعم عمل المحامين الدوليين المشاركين للأطراف المدنية. تنظم اللائحة الداخلية العلاقة بين الطرفين. ونتيجة لذلك، يسمح فقط بالإجراءات القانونية المشتركة المقدمة من قبل المحامين الدوليين المشاركين للأطراف المدنية. على سبيل المثال، تقديم طلب تعويضات موحدة، فحص الشاهد من قبل المحامين الدوليين المشاركين للأطراف المدنية أو من محامي أطراف مدنية فردية يعينه المحامين الدوليين المشاركين للأطراف المدنية. على النقيض من النظام السابق، أصبح التمثيل القانوني في مرحلة المحاكمة إلزاميا. •

¹ تمارس لدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا أيضا سلطة على عدد من قضايا جرائم محلية.

تحاكم الدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية حاليا كبار القادة وأولئك الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في ظل حكم الحزب الشيوعي لكمبوديا، والمعروف باسم الخمير الحمر في الفترة من 17 أبريل 1975 إلى 6 يناير 1979. في ظل نظام الخمير الحمر الذي يزعم لإقامة مجتمع زراعي ثوري، هلك ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص بسبب عمليات إعدام جماعية وجرائم أخرى جماعية والتجوع والإرهاق أو المرض. إلى الآن، تم تقديم أربع حالات ضد أفراد مختلفين أمام الدوائر الاستثنائية، وكلها في مراحل مختلفة من مراحل الإجراءات حاليا.

في حين أن الولاية القضائية على الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية¹ يماثل تلك في المحاكم الدولية الأخرى، إلا أن طريقة مشاركة الضحية في الدوائر الاستثنائية هي ميزة فريدة في هذه المحكمة المختلطة الدولية. يحق للأفراد الذين عانوا جسديا أو ماديا أو من إصابة نفسية كنتيجة مباشرة لإحدى الجرائم التي يحاكم عليها في المشاركة بالمحاكمة كطرف مدني. باعتباره طرفا في الإجراءات، يمنح هذا الوضع الضحايا عددا من الحقوق، مثل الحق في طلب اتخاذ إجراءات بالتحقيق، الحق في استجواب الشهود، الحق في تقديم الأدلة، الحق في طلب التعويض، وعلى وجه الخصوص الحق في التمثيل القانوني.

تشكل اللائحة الداخلية التي تنظم القواعد الإجرائية في الدوائر الاستثنائية إطار التمثيل القانوني للأطراف المدنية. منذ بداية عملها، عملت المحكمة على وضع وتطبيق نظامين مختلفتين.

أشئ نظام التمثيل القانوني الأصلي في النسخة الأولى من اللائحة الداخلية التي اعتمدها الدوائر الاستثنائية في 12 يونيو 2007. وعلى الرغم من إجراء تعديلات على البنود ذات الصلة، ظل النظام دون أي تغيير لغاية 9 فبراير 2010. وتتراهن فترة تطبيق هذا النظام مع مدة الجلسات في الحالة الأولى (حالة 001) التي بدأت جلسة الاستماع الأولى الخاصة بها في فبراير 2009 وانتهت مع المرافعات الختامية في نوفمبر 2009.

وفقا لنظام التمثيل القانوني الأصلي، أصبحت كل ضحية كمشاركة كطرف مدني طرفا فرديا في الإجراءات في جميع مراحل المحاكمة، بما في ذلك مرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة. ونتيجة لذلك، كان لكل طرف مدني الحق في أن يمثلها محام ويعمل بالنيابة عنه. كما يمكن للأطراف المدنية أيضا الاختيار في أن يمثلها محام مشترك أو يمكن أن تأمر أجهزة المحكمة بتشكيل مثل هذه التجمعات أن اقتضت مصلحة العدالة ذلك. ويحق لكل طرف مدني أو مجموعة من الأطراف المدنية اتخاذ أي من الإجراءات الممنوحة للأطراف المدنية بموجب اللائحة الداخلية. ومع ذلك، فإن التمثيل القانوني ليس إلزاميا ويمكن للأطراف المدنية أن تتصرف من تلقاء نفسها دون أن يمثلها محام.

في حالة 001، تقدمت 90 ضحية بطلب كأطراف مدنية ومارست حقوقها طوال المحاكمة عبر محاميهم. وقد تم تمثيلهم من قبل أربعة فرق من محامين كمبوديين ودوليين، حيث عملت الفرق على عقد معظم الإجراءات الإجرائية بشكل منفصل، على سبيل المثال المرافعات الختامية المنفصلة، ولكن قدمت أيضا في بعض الاحيان طلبات مشتركة، مثل تقديم طلي مشترك للتعويضات.

في الفترة التي تسبق القضية الثانية من القضايا الأربع أمام المحكمة (قضية 002)، تم تقديم حوالي 3800 طلب لأطراف مدنية. وأدى المخاوف حول إدارة مثل هذا العدد الهائل من الأطراف الإضافية إلى إجراء تعديلات على اللائحة الداخلية فيما يتعلق بمشاركة الضحايا. بعد وقت قصير من تسليم المرافعات الختامية في القضية 001، تم تقديم نظام التمثيل القانوني الجديد دون أثر رجعي في التعديل الخامس

حوار مع كريستين كالا

كبيرة مسؤولي البرامج في الصندوق الاستئماني للضحايا، المحكمة الجنائية الدولية.



طلاب في مدرسة مدعومة من طرف الصندوق الاستئماني للضحايا يقدمون عرض غناء ورقص لمسجل المحكمة الجنائية الدولية ومدنوبي جمعية الدول الأطراف. © ICC-CPI

وبناء على هذا التقييم، يدعو الصندوق الى مقترحات مشاريع مقدمة من منظمات محلية لتقديم الخدمات للضحايا في المنطقة التي يقيمون فيها. بعد تقييم دقيق للمقترحات، وفقا لقواعد الشراء للمحكمة الجنائية الدولية، يختار الصندوق أكثر المنظمات المختصة والمؤهلة لتصبح شركائها التنفيذيين.

3. كيف يحدد الصندوق الاستئماني للضحايا والمنظمات الشريكة له أولويات المستفيدين من الضحايا؟ هل يعمل الصندوق على توسيع أنشطته في البلدان التي لديها بالفعل مشاريع، وذلك للوصول إلى ضحايا مؤهلين لم يستفيدوا من المساعدات حتى الآن؟

بما أن المساعدة في الصندوق الاستئماني لا ترتبط بقضية معينة، يمكن للمشاريع أن تستهدف الضحايا وأسره خارج نطاق هذه الاتهامات. اعتمادا على احتياجاتهم والضرر الذي لحق بهم، يسعى الصندوق جاهدا لمساعدة الضحايا سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المجتمع المحلي. على هذا النحو، يتسم الصندوق بالمرونة والشمولية في ثلاث طرق رئيسية:

- أولا، تستهدف مساعدة الصندوق الضحايا سواء على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع المحلي. اعتمادا على احتياجاتهم والضرر الذي لحق بهم، لدى الصندوق المرونة في الوصول إلى الضحايا من خلال أنسب الوسائل الممكنة. على سبيل المثال، لدينا شريك دولي AVSI في شمال أوغندا، يعمل على استهداف ضحايا جيش الرب للمقاومة غالبا على المستوى الفردي من خلال إعادة التأهيل البدني. يتطلب الرجال والنساء الذين فقدوا أطرافهم بسبب الألغام الأرضية، أو الذين أصيبوا بحروق شديدة داخل منازلهم، أو الذين تم تشويه وجوههم، الجراحة التجميلية المتخصصة اللازمة واستمرار متابعة الرعاية.
- ثانيا، وعند الضرورة، قد يستهدف الصندوق فئات معينة من الضرر الفردي: قد تشمل هؤلاء ضحايا الاغتصاب أو اختطاف الفتيات في القوات المقاتلة والذين ولدوا أثناء وجودهم في الأسر. على سبيل المثال، يمكن أن تساعد المدخرات والقروض المجتمعات التي عانت العديد من أنواع مختلفة من العنف ويمكن ان يعمل الشركاء المنفذين معا عبر المجموعات العرقية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع، وتعزيز الشفاء والمصالحة.
- وأخيرا، يدعم الصندوق فئة من الضحايا المستفيدين الذين نسميهم مجتمع

تنص المادة (5)98 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات في المحكمة الجنائية الدولية على أنه "يجوز استخدام الموارد الأخرى للصندوق الاستئماني لفائدة الضحايا". بموجب هذا البند، طور الصندوق الاستئماني للضحايا ولايته بتقديم المساعدة بهدف تزويد الضحايا وعائلاتهم بإعادة التأهيل البدني، والدعم المادي، و/أو إعادة التأهيل النفسي. أجرت منظمة ريديس مقابلة مع السيدة كريستين كالا، كبيرة مسؤولي البرامج في الصندوق الاستئماني للضحايا، لمعرفة المزيد عن ولاية الصندوق الاستئماني للضحايا في تقديم المساعدة.

1. ما هو الفرق بين ولايتي الصندوق الاستئماني للضحايا في المساعدة وفي التعويض وما هي التحديات في التنسيق بين الاثنين؟

ولاية الصندوق الاستئماني في المساعدة تتصور إمكانية الضحايا وأسره في الحصول على مساعدة تسبق الإدانة من قبل المحكمة ومنفصلة عنها، وذلك باستخدام الموارد التي جمعها الصندوق الاستئماني للضحايا من تبرعات من قبل المانحين. في حين أن هذه المساعدة مختلفة عن أوامر جبر الضرر، حيث أنها غير مرتبطة بحكم من المحكمة، إلا أنه غاية في الأهمية للمساعدة في إصلاح الضرر الذي عانت منه الضحايا للأسباب التالية: (1) يمكن للصندوق الاستئماني للضحايا تقديم المساعدة للضحايا بطريقة أحسن توقيتا مما قد يكون المسموح به في العملية القضائية، و (2) الهدف هو مساعدة ضحايا الحالات الموجودة أمام المحكمة الجنائية الدولية، بغض النظر عن ما إذا كان الضرر الذي لحق بهم ينبع من جرائم معينة قدمها المدعي العام في قضية محددة.

بسبب تجربة الصندوق الاستئماني المباشرة في مساعدة الضحايا في هذه الحالة من خلال هذه الولاية، يعد الصندوق مصدرا قيما للخبرات التشغيلية والبرنامجية للمحكمة، خاصة فيما يخص تصميم وتنفيذ أوامر جبر الضرر. الفرق الواضح بين ولايات المساعدة والتعويضات هو أن التعويضات ترتبط بالمساعدة، أي تنبع من المسؤولية الجنائية الفردية للشخص المدان، أما ولاية المساعدة ليست كذلك.

2. من الذين يمكنهم الاستفادة من برامج المساعدة الخاصة بالصندوق الاستئماني للضحايا؟ أي نوع من أنواع مشاريع المساعدة موجود حاليا وفي أي من الدول؟

وفقا لنظام الصندوق الاستئماني، يمكن استخدام الموارد المستخدمة للمساعدة لـ "ضحايا الجرائم على النحو المعرف في القاعدة 85 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وعندما يتعلق الأمر بالأشخاص الطبيعيين وعائلاتهم، الذين عانوا جسديا ونفسيا و/أو من ضرر مادي نتيجة لهذه الجرائم". لدى مجلس إدارة الصندوق القدرة على النظر وتقديم "إعادة التأهيل الجسدي أو النفسي أو الدعم المادي لصالح الضحايا وعائلاتهم"، فضلا عن دور الدائرة المختصة في تحديد ما إذا كانت الأنشطة المقترحة "سوف تحدد سلفا أي قضية يتم النظر بها من قبل المحكمة".

تحت ولاية المساعدة، قد يوفر الصندوق ثلاثة أشكال من الدعم: إعادة التأهيل البدني والتأهيل النفسي والدعم المادي. ان المساعدة هذه المقدمة للضحية لمعرفة قانونيا، وترتكز على خبرة برنامج الصندوق.

قبل اتخاذ أي قرار، يعمل الصندوق على اجراء تقييم شامل للإصابات التي تعرض لها الضحايا في حالة معينة. كم ننظر أيضا في الخدمات التي يجري تقديمها بالفعل من قبل أطراف أخرى، بما في ذلك الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بحيث لا نستخدم مواردنا المحدودة لتكرار الخدمات القائمة.

تسهيل إجراءات التعلم من خلال التخطيط التشاركي، والبحوث، والبرمجة، والرصد والتقييم من خلال حماية عملية ديناميكية، تفاعلية، وتحولية بين الناس والجماعات والمؤسسات التي تمكن الضحايا فرادى وجماعات، من تحقيق كامل إمكاناتهم وانخراطهم بعملية جبر الضرر الخاصة بهم.

نود أيضا ضمان أن تتحرك برامجننا أبعد من الوظيفة الإصلاحية إلى نهج أكثر تحولي إلى البرمجة. في سياق الجرائم ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، قد تخدم معالجة البعد التحولي ليس فقط كشكل من أشكال العدالة التعويضية ولكن أيضا باعتبارها فرصة للتغلب على الظروف الهيكلية لعدم المساواة والعنف والإقصاء.

غالبا ما يكون من غير المناسب لاستعادة ببساطة الوضع الراهن التي أدت إلى مثل هذه الجرائم، وبخاصة لأن غالبية ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من المرجح أن كانت عاجزة والمحرومين في ذلك الوقت عندما اندلع النزاع. لذلك، والجمع بين التعويضات والمساعدات مع النهج التحولية الهيكلية ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لأولئك الذين أصيبوا بضرر لا يمكن إصلاحه والمهمشين في مجتمعاتهم المحلية، وخاصة لكثير من النساء والفتيات، وضحايا العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

المزيد من المعلومات متوفرة على: www.trustfundforvictims.org

¹ كريستين كالا، تحصلت على ماجستير في الصحة العامة وهي أخصائية أنثروبولوجيا الصحة العامة وكبيرة مسؤولي البرامج في الصندوق الاستئماني للضحايا في المحكمة الجنائية الدولية حيث تشرف على برامج المساعدات والتعويضات في بلدان عمل المحكمة الجنائية الدولية. الآراء التي أعرب عنها هنا هي لصاحبها ولا تعكس وجهات نظر المحكمة الجنائية الدولية.

² قاعدة 48 من الصندوق الاستئماني للضحايا، المحكمة الجنائية الدولية.

³ قاعدة 50 من الصندوق الاستئماني للضحايا، المحكمة الجنائية الدولية.

بناء السلام. تعد دعوة المجتمعات نحو التماسك الاجتماعي والمصالحة خلال الصراع تحديا **يجب** تضمينه في برامج مساعدة الضحايا. من خلال هذه المبادرات يدعم الصندوق المشاريع التي تهدف إلى الحد من وصمة العار والتمييز في كثير من الأحيان التي يواجهها ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

حاليا، يدعم الصندوق الاستئماني 28 مشروعا التي تصل إلى ما يقدر بنحو 110,000 من الضحايا الناجين وأسره في كل من شمال أوغندا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. من هؤلاء المستفيدين، يتلقى الدعم أكثر من 5,000 من الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بما في ذلك 200 فتاة اختطفن و/ أو تم تجنيدهن وتعرضن للاسترقاق الجنسي على أيدي الجماعات المسلحة، و 780 من أطفال النساء ضحايا حملات الاغتصاب الجماعي والنزوح.

يوصل الصندوق تنفيذ مشاريع المساعدة في شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتوافق مع المشاريع الموافق عليها من قبل الدائرة التمهيدية لكل حالة. تستمر هذه المشاريع والشركاء المنفذين بتحديد هوية الضحايا والمجتمعات التي تستحق المساعدة التأهيلية والمشاركة الإضافية من الصندوق. في الواقع، فإن الصندوق بصدد إطلاق ستة مشاريع إضافية هذا العام لإعادة التأهيل في شمال أوغندا لزيادة عدد المستفيدين من العلاج الطبي من الإصابات وتحسين الوصول إلى الرعاية الطبية للضحايا في أماكن أكثر.

4. هل يخطط الصندوق الى توسيع أنشطته في دول مثل كينيا وساحل العاج؟

يعتزم الصندوق إجراء تقييمات في الأوضاع في كل من ساحل العاج وكينيا في الفترة ما بين 2014-2015، ان سمحت الظروف الأمنية بذلك. وسيتم عرض تقارير التقييم إلى مجلس إدارة الصندوق لتحديد إذا ما يجب الشروع في مشاريع المساعدة لصالح الضحايا.

5. ما هي الأولويات الرئيسية للخطة الاستراتيجية للصندوق في 2014-2017 فيما يتعلق ببرامج المساعدة؟

تتناول الخطة الاستراتيجية للصندوق في 2014-2017 سبعة محاور شاملة وبارزة كما هو مبين أدناه:

دعم النهوض بحقوق الإنسان للمرأة، وزيادة مشاركة المرأة وإدماج منظور الجنسين بما في ذلك معالجة أوجه التفاوت وتأثير العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس بما يتماشى مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجميع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

تعزيز بناء السلام، والمصالحة المجتمعية، والقبول، والاندماج الاجتماعي من خلال منع نشوب الصراعات، وإعادة بناء شبكات أمان المجتمع، والتخفيف من الوصمة والتمييز، والصدمة.

دعم حقوق الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح من خلال دعم الاستجابات بين الأجيال لدمج وإعادة تأهيل الأطفال الجنود السابقين وغيرهم من الشباب المتأثرين بالحرب تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وضع وتنفيذ مبادرات التواصل لتعزيز الرؤية وتعبئة المجتمعات المحلية، وتغيير المواقف، وإدارة الأزمات، وتوليد الدعم، وتشجيع المساهمات المالية.

بناء على أفضل الممارسات والبرمجة القائمة على الأدلة، جعل صلة بين تقديم المنح وأنشطة بناء القدرات الفنية والتنظيمية لضمان الاستدامة.

العمل مع الشركاء المنفذين لتقييم وتخفيف الأثر البيئي المحتمل لمشروع أو برنامج مقترح، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

السلام والعدالة في كولومبيا: طريق صعب

أديانا أربوليدا بيتانكور،

والثوريين الالتزام بالحقيقة، وقبول مسؤوليتهم وتقديم تعويضات عن الأضرار الناجمة.

ومع ذلك، هناك مواقف مختلفة. تطالب ضحايا الجرائم التي يزعم أنها ارتكبت من قبل ممثلي الدولة بأن يتم تمييزهم عن الجرائم التي لا تمت بصلة إلى الصراع المسلح، وبالتالي، لا ينبغي أن تستفيد من تنازلات في الاتفاقات المطلوبة من قبل الجيش. من الضروري أن يتحرك الشعب الكولومبي بشكل موحد نحو فهم واقع الصراع والضحايا، وأيضا أن يعترف بالحاجة الملحة للتحرك نحو عملية المصالحة التي يمكن أن تمنع استمرار المأساة الموجودة حاليا.

وقد اقترح المدعي العام مؤخرا نموذج العدالة الانتقالية لكولومبيا التي من شأنها أن تتطوي على ملاحقة وإدانة أعضاء الجماعات المسلحة غير الشرعية على جرائمهم، وإمكانية الاستفادة من العقوبات البديلة. وفقا إلى المدعي العام، ينبغي التمييز باعتبار أن مبادئ العدالة الدولية تفرض التزما بالتحقيق في الجرائم، ولكن لا يوجد مثل هذه الضرورة بالنسبة للعقوبات. وتشمل العقوبات البديلة، على سبيل المثال، العمل المجتمعي. ويبدو أن هذا يتماشى مع موقف مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية بعدم "قضاء يوم واحد في السجن". وفقا للجيش، اقترح المدعي العام أن تلك الحالات لا تعتبر جزءا من الصراع المسلح، وبالتالي لا يشملها أي فوائد ينتج عنها الاتفاق. مع ذلك، يمكن لتلك الجرائم أن تخضع لمحاكمة نموذج بديل، التي من شأنها على سبيل المثال، أن تسمح لهم بقضاء عقوبتهم من خلال "نظام السجن المفتوح". في حين يختلف البعض مع هذا الاقتراح لاعتبارهم بأنه يديم الإفلات من العقاب ويمس بحقوق الضحايا، إلا أن هذه المقترحة يبدو حاليا الأقوى بشأن كيفية المضي قدما.

بشكل عام، ما هو مؤكد هو أن كولومبيا لم تجد حتى الآن مسار العدالة الانتقالية الخاصة بها. وقد عمل خبراء أجانب من جنوب أفريقيا ورواندا وأمريكا الوسطى وغيرها من البلدان التي خضعت لعمليات مماثلة على زيارة كولومبيا وتقديم مقترحات. ومع ذلك، فمن المهم تجنب نسخ نماذج أخرى ببساطة والتغاضي عن أن كل نموذج يعد فريد من نوعه، بناء على التاريخ والسياق والهوية والتنوع. إن استنساخ تجارب البلدان الأخرى بسهولة هو الخطأ الذي يمكن أن يسبب الإحباط للضحايا والشعب الكولومبي. لدى النزاع الكولومبي سمات محددة تحتاج الاعتراف بها في محادثات السلام واتفاقات السلام وعملية ما بعد الاتفاق. لا يزال أمامنا طريق طويل والكثير مما ينبغي مناقشته والاتفاق عليه. •

¹ وثقت شبكة المنظمات غير الحكومية *Coordinación Colombia Europa Estados Unidos* حوالي 4,500 حالة إعدام خارج نطاق القضاء التي يرتكبها أفراد الجيش والتي قدمت في وقت لاحق لضحاياهم كأعضاء في الجماعات المسلحة غير المشروعة قتلوا خلال القتال. وقد فتح القضاء الكولومبي أكثر من 2,000 تحقيق.

تم الانتهاء من كتابة هذا المقال يوم 10 مايو 2014. استمرت محادثات السلام، وقيل الانتهاء من هذا العدد، أدخل المفاوضون اعتبارات لحقوق الضحايا، الموضوع الأخير على الجدول. إلى حد كبير، اعترفت كلا من الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بالضحايا وحقوقهم في الوصول إلى الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. أيضا، تم توجيه الدعوة للضحايا لإرسال وفد للتعبير عن آرائهم على طاولة المفاوضات.

عملت الحكومة الكولومبية على عقد محادثات السلام مع مقاتلين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية منذ سبتمبر 2012. الهدف من هذه المحادثات هو وضع حد لصراع مسلح داخلي دام خمسين عاما. ومع ذلك، يتم تعقيد هذه العملية نتيجة لحقيقة أنه بالرغم من أن الحكومة تروج لفكرة العدالة الانتقالية، إلا أن الصراع لا يزال في الواقع مستمرا: المواجهات العسكرية، التوسع في المشروع شبه العسكري، وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة.



كما تفتقر الجهات الفاعلة أيضا المساواة في مفاوضات السلام. المقاتلين، وإن لم يكونوا قد هزموا، فقد ضعفوا ولهم دعم أقل من المجتمع. أما الجيش، فقد اكتسب القوة الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي مكّنه من فرض الشروط، مثل توسيع اختصاص المحاكم العسكرية وإمكانية الحصول على الفوائد القانونية لأفراد الجيش الذين ربما تورطوا في جرائم ضد الإنسانية.

في هذه الشبكة من المصالح المتضاربة، نتساءل عما يحدث مع حقوق الضحايا. وفقا للسجلات، تشرد 5 ملايين شخص ووقدوا أراضيهم، 122,000 شخص كانوا ضحايا الاختفاء القسري، عانت أكثر من 4,000 امرأة من العنف الجنسي، تم قتل حوالي مليون شخص¹، كما تم تجنيد أكثر من 6,000 طفل من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية أو الجيش. لم يتم دعوة أي من الناجين، أو أفراد أسرهم، أو جمعيات أو منظمات حقوق الإنسان إلى محادثات السلام. ومع ذلك، تعقد الحكومة والجماعات المسلحة غير المشروعة المناقشات وتتوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا التي تؤثر على حقوق ومصالح قطاعات معينة من السكان. وربما تكون هذه أكبر عقبة للمجتمع المدني لأن يشعر جزء هذه العملية أو لاضفاء الشرعية عليها.

حتى الآن، نفت الحكومة تدخل الدولة المباشر في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية. تصور الحكومة نفسها في المفاوضات كمتحدثة باسم الضحايا والمجتمع بشكل عام، الأمر الذي يطرح تساؤلا حول أي اتفاق محتمل. يجب على الحكومة الاعتراف بمسؤوليتها عن ارتكاب الجرائم، وأن تلتزم في تسليط الضوء على تلك الأحداث وقبول الإصلاحات المؤسسية الضرورية لتنفيذ ضمانات عدم التكرار، خلافا لوضع المسؤولية ببساطة على القوات المسلحة الثورية الكولومبية. أيضا، هناك حاجة إلى مشاركة الضحايا بشكل مباشر حتى يتمكنوا من التعبير عن همومهم وطرح مقترحات لاحترام حقوقهم. استمرت مشكلة العدالة بجلب الكثير من الجدل. اليمين المتطرف يعارض أي تنازل للجماعات المسلحة غير الشرعية، ولكن، في الوقت نفسه، يطالب المعاملة غير المتساوية لأفراد الجيش الذي من شأنه أن يؤدي إلى الإفلات من العقاب الكلي لموظفي الدولة الذين ارتكبوا الفظائع. بحصر آخرون الذين يعتقدون أن القانون الدولي لا يمكن أن يصبح عقبة أمام عملية السلام، لأن غير ذلك يعني أن نتغاضي عن ثمن الحرب، لا سيما من حيث الأرواح البشرية. أما بالنسبة للضحايا، فقد ظهر أن اتفاق السلام لا يمكن الوصول إليه عن طريق التضحية بحقوقهم، وأنه على كلا من الحكومة

شعبة الجرائم الدولية في أوغندا: نموذج لكينيا؟

جوزيف أ. منوبا¹ و غايا برغولو، رادريس

ليست مؤسسة صديقة للضحايا.

قد لا تسمح شعبة الجرائم الدولية للضحايا بالمشاركة في الإجراءات مثل ما تفعل المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك، فإنه لا بد من تقدير أن هذه المحكمة المتخصصة تتعامل مع الجرائم التي تنطوي على أعداد كبيرة من الضحايا. على هذا النحو، ولا يمكن افتراض أن مصالح هؤلاء الضحايا سيتم السعي لها من قبل المدعي العام، والوسائل المحددة لإجراء اتصالات معهم لغرض لائحة الاتهام تحتاج إلى النظر فيها.



قناة تساعد عائلتها في بناء منزل جديد في منطقة بادر بشمال أوغندا، 13 ديسمبر 2007. قرابة 90% من سكان شمال أوغندا اضطروا للنزوح في أواخر 2002. © مونيكا آراش / IRIN

بينما قد تثبت شعبة الجرائم الدولية الأوغندية مع الوقت كونها نموذجا مفيدا، لا سيما في إظهار كيف يمكن لقضية واحدة أن تؤدي إلى إعادة النظر في شرعية قانون عفو، والتي يؤمل أن تؤدي إلى قرار إيجابي بشأن هذه المسألة الحرجة، لا يزال هناك مجال للتنمية فيما يتعلق بدور الضحايا في هذه العملية. وقد تكون مناقشات المائدة المستديرة العادية التي يلتبس فيها مداخلات من المجتمع المدني نقطة انطلاق مفيدة ممكن أن تصبح سمة من سمات أنشطة المحكمة، مستوحاة على غرار الموائد المستديرة بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المجتمع المدني التي تعقد بشكل نصف سنوي.

تحتاج الضحايا إلى الإطلاع على التطورات في المحكمة. بالإضافة إلى الحوار المنتظم مع المجتمع المدني، ينبغي النظر في التوصل المباشر مع استراتيجيات اتصال محددة لمديرية النيابة العامة في شعبة الجرائم الدولية. من أجل جعل هذا ممكنا، يحتاج قلم المحكمة إلى موارد كافية لإجراء جلسات إعلامية على القضايا والتطورات الأخرى. •

¹ الكاتب هو محامي أوغندي ومناصر لحقوق الضحايا وباحث في QUB ستيفن ليفينج ستون.

أصبحت شعبة الجرائم الدولية، وهي فرع متخصص من المحكمة العليا في أوغندا أنشئت لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم دولية خطيرة، نموذجا لدولة كينيا المجاورة في محاولة لإثبات للعالم أن الحكومة الكينية، الدولة الطرف في المحكمة الجنائية الدولية، قادرة على ممارسة الولاية القضائية على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في كمبالا يوم 1 أبريل 2014 للمجتمع المدني وشعبة الجرائم الدولية الذي نظمه التحالف الأوغندي للمحكمة الجنائية الدولية، ومؤسسة أوغندا للضحايا، ومنظمة ريدريس التي مقرها لندن والتعويض ومقرها لندن، تم التأكيد على وفدا كينيا قد حضر الى كمبالا لدراسة كيفية عمل هذا النظام في أوغندا. تم تنظيم مائدة مستديرة لتوفير وسيلة للحوار مع مسؤولي المحكمة وتبادل التحديثات والتطورات فيما يتعلق بنشاط المحكمة.

تم الترحيب بهذا الاجتماع التواحي من قبل الجميع كونه الأول من نوعه، لا سيما حيث تمت مناقشة تطورات داخل المحكمة، مثل صياغة النظام الداخلي. وقد تم استدعاء متهم واحد بجرائم الحرب أمام شعبة الجرائم الدولية، وهو توماس كوييلو، وما تزال قضيته منظورة أمام المحكمة العليا.

تم اعتقال توماس كوييلو، زعيم التمرد في جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2009، واقتيد إلى أوغندا، واتهم من قبل المدعي العام في شعبة الجرائم الدولية بانتهاكات صك جنيف الأوغندي لعام 1964 وغيرها من الجرائم بموجب قانون العقوبات في أوغندا. وزعم دفاعه أنه كان مؤهلا للحصول على عفو بموجب قانون العفو لعام 2000. تم طرح المسألة على المحكمة الدستورية، وفيما بعد في المحكمة العليا، حيث شكك النائب العام ما إذا كان الصك قد انتهك الدستور الأوغندي والتزامات أوغندا نحو القانون الدولي. في غضون ذلك، تقدم محامو توماس كوييلو في التماس إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على أساس الاحتجاز التعسفي وانتهاك حقوق أخرى بموجب الميثاق الأفريقي. وفي جلستها الخامسة والخمسين، التي عقدت من 28 أبريل - 12 مايو 2014، وجدت اللجنة الأفريقية الالتماس مقبولا، وسوف تتبع المرافعات الآن على موضوع الدعوى.

هل تعد الشعبة الأوغندية للجرائم الدولية نموذجا جيدا للسلطات في كينيا؟ كما أشار المسجل السابق في الشعبة في المائدة المستديرة، يجب النظر في الشعبة في سياق ولاية أوسع، والتي هي أيضا محاكمة حالات الاتجار بالبشر والإرهاب والقرصنة.

وأوضحت رئيسة مديرية النيابة العامة في شعبة الجرائم الدولية أنه تم التحقيق بخمس حالات اتجار بالبشر، ولا سيما فيما يتعلق بالشباب الكونغوليين الذين تم الاتجار بهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على أمل العثور على وظائف، ولكن بعدها تم تجنيدهم في ال-M23. في مثل هذه الحالات حيث توجد تداخل بين قضايا الاتجار بالبشر وجرائم الحرب، حاولت مديرية النيابة العامة إلى النظر الى جرائم الحرب المذكورة كحالات اتجار بالبشر من أجل تدليل العقبات التي أثارها قانون العفو في أوغندا. كما أشارت رئيس مديرية النيابة العامة في شعبة الجرائم الدولية أيضا إلى أن مكتبها يحقق في أموال وممتلكات الجناة من أجل مصادرة هذه الأصول في حالة الإدانة.

كما ناقش اجتماع المائدة المستديرة أيضا التطورات فيما يتعلق بدور الضحايا في الإجراءات أمام شعبة الجرائم الدولية. بينما قد تكون مشاركة الضحايا في نظام قانوني عام فكرة غريبة، إلا أنه لا يمكن التقليل من أهمية دور الضحايا. وقدمت الحجة القائلة بأن مصالح الضحايا تطرح بشكل صحيح من قبل المدعي العام باعتباره الممثل القانوني للدولة. ومع ذلك، أعرب أحد المشاركين من منظمات المجتمع المدني إلى أن هذا النوع من الجدل يجعل الضحايا يشعرون بأن المحكمة

سوريا: الوضع الحالي بخصوص المحكمة الجنائية الدولية

ستيفن آرثر لاموني¹، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

وروسيا من خلال احترامه لسيادة النظم القضائية المحلية وهو ما يترك المجال لبشار الأسد للتحكي مع حفظه لبعض من كرامته قبل مواجهة أي مسانلات قانونية.

بالرغم من هذه الجهود، اعترضت روسيا والصين على القرار في 22 مايو. ونظرا لهذا التطور الأخير، يبدو أن "الحرب الأهلية في سوريا لها شيء من معركة بالوكالة بين روسيا التي تسلح الحكومة والغرب الذي تسلح المتمردين (وبالتالي، فمن المرجح أن يعتمد حل الحرب الأهلية في سوريا على العلاقة بين روسيا و"الغرب" بقدر اعتماده على التطورات الميدانية). وعلى ذلك، فإن النقاش حول التدخل في سوريا غير قائم على التحرك أو عدمه².

على الرغم من زعم روسيا والصين أن استعمال حق النقض يهدف لمنع الغرب بين التدخل في الشؤون الداخلية السورية، يبدو من المرجح أنهما كانتا تحميان مصالحها الخاصة. روسيا، على سبيل المثال، تحرص بلا شك على حماية قاعدتها البحرية في طرطوس والتي تسمح لها بالحفاظ على نفوذها في المنطقة. من جانبها، تمثل الصين المصدر الرئيسي للسلع المستوردة من قبل سوريا ويسمح لها ذلك ببسط نفوذها في المنطقة. وبما أن للصين سجل سيء في مجال حقوق الإنسان، فهي عادة ما تعترض على التدابير التي تسمح للمجتمع الدولي بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ردًا على النقض، أشار عدد من أعضاء المجلس الى حقيقة مفادها أن عدم القدرة على التصرف المتناسق يمثل عقبة أمام تحقيق العدالة في المستقبل لسوريا. كما أكد العديد من الأعضاء الآخرين على الضرورة الحتمية لتنفيذ قواعد خاصة تهدف إلى تقييد استخدام حق النقض في الحالات التي ترتكب جرائم وحشية. قدمت شبلي والأرجنتين أجوبة قوية لحق النقض عبرتا فيها عن القلق من إحالات مجلس الأمن التي من شأنها تفويض المحكمة الجنائية الدولية، مثل الإعفاء من التمويل الأممي للإحالات من المجلس، وفشل القرار بفرض أي التزام بالتعاون على الدول الغير أعضاء في المحكمة، وأخيرا لأنها تتيح للأطراف المنتمية لدول أخرى غير سوريا التهرب من الملاحقة القضائية. يبدو الطريق قائمًا حيث لم تتم صياغة أي خطة لوضع حد للعنف في سوريا وترسيخ مسار لتحقيق العدالة وتسوية النزاع في المحكمة الجنائية الدولية. على هذا النحو، فإن السؤال المطروح هو؛ متى يجلس العالم ولا يفعل شيئاً بالرغم من علمه بالفظائع غير القانونية التي تحدث؟ تم اقتراح أنه من الأفضل انتظار فرض المعارضة سيطرتها على البلاد ثم قبولها لسلطة المحكمة الجنائية الدولية. برهنت دراسات أن البلدان تكون أكثر قابلية لتوقيع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان عندما تكون في طور الانتقال إلى نظام ديمقراطي من حينما تكون حكوماتها قائمة. ومع ذلك، فالانتظار لهذه الفترة ما بعد النزاع قد يستغرق سنوات عديدة، وهو ما لا يستطيع الشعب السوري تحمله.

¹ مستشار تحالف المحكمة الجنائية الدولية حول الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي والحالات الإفريقية.

² كرسن، مارك. "لماذا لن تحال سوريا الى المحكمة الجنائية الدولية؟" <http://justiceinconflict.org/2013/08/22/why-syria-still-wont-be-referred-to-the-icc/>

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 160,000 شخص قتلوا منذ بدء النزاع في سوريا في سنة 2011 و2.7 مليون شخص أُجبروا على اللجوء خارج البلاد إضافة الى 6.5 مليون نازح داخليًا. يستمر الوضع في التصعيد بسرعة مع مرور الأشهر مما دفع المجتمع الدولي لحشد الدعم لاتخاذ إجراءات لحل الأزمة. نظرا لبشاعة العنف وطول مدته التي تم سماح استدامتها، يبدو أن الأمل الوحيد في تحقيق العدالة لسوريا هو الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية. ولكن سوريا ليست طرفا في نظام روما الأساسي وهو ما يستلزم تصويت مجلس الأمن الدولي التصويت لإحالة النزاع إلى المحكمة.



مخيم إصلاحية للاجئين السوريين في جنوب تركيا. © جودي هلتون/ IRIN

قامت سويسرا في يناير كانون الثاني عام 2013 بمحاولة قيّمة تمثلت في رسالة إلى مجلس الأمن الدولي تحثه على تحميل جميع أطراف النزاع مسؤولياتهم عن الجرائم المزعومة. على الرغم من دعم 58 بلدًا للمبادرة، فإن مجلس الأمن لم يصوت رسميا على الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية حيث أن استعمال حق النقض من قبل الصين وروسيا، الولايات المتحدة بدى حتميًا. وما يثير القلق هو أن هؤلاء الأعضاء الدائمين هم دول غير طرف في المحكمة الجنائية الدولية، ولكن لديهم القدرة على التصويت على الإحالة من مجلس الأمن وحق النقض مع الحفاظ على حصانتهم من المحكمة. يمثل فشل هذه المحاولة رسالة الى العالم تبين محدودية قدرة مجلس الأمن الدولي على العمل وذلك بسبب هيكلية التي تسمح وبسهولة لحالة الجمود بعرقلة العمل.

في يوم 12 مايو 2014، قدمت فرنسا محاولة تشاورية أخرى لإحالة السلطات السورية والقوات الموالية لها والميليشيات المتمردة الى المحكمة الجنائية لما ينسب اليها من أعمال فظيعة منذ مارس 2011. استند مشروع القرار الفرنسي إلى نتائج اللجنة المستقلة التي عينها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سبتمبر الماضي وذلك للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تلقى النص الفرنسي دعمًا واسعًا من مجلس الأمن، وتمكن أيضا من كسب دعم الولايات المتحدة بسبب تأكيده على ان اسرائيل لن تخضع للتحقيق الدقيق من قبل المحكمة بسبب احتلال الجولان. سعى المشروع أيضا إلى مناقشة الصين

مجموعة العمل نظم المنظمات التالية:

Amnesty International • Avocats Sans Frontières • Centre for Justice and Reconciliation • Coalition for the International Criminal Court • European Law Student Association • FIDH • FOCDP • Human Rights First • Human Rights Watch • International Centre for Transitional Justice • International Society for Traumatic Stress Studies • Justitia et Pax • Medical Foundation for the Care of Victims of Torture • Parliamentarians for Global Action • REDRESS • Women's Initiatives for Gender Justice • UCICC • UVF • LIPADHO • SYCOVI



87 VAUXHALL WALK, LONDON SE11 5HJ
TEL: +44 (0)207 793 1777 FAX: +44 (0)207 793 1719
www.vrwg.org / www.redress.org

